الأمم المتحدة

A/C.3/70/SR.12

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
3 November 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد الهلال ..... (المغرب)

لاحقا: السيد محمد (نائب الرئيس) .....(غيانا)

المحتويات

البند ٢٩ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-17801 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠.

البند ٢٩ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/70/38 و A/70/124)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع) (A/70/204 و A/70/205 و A/70/209 و A/C.3/70/3)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (تابع) (A/70/180)

١ - السيد نكولوي (بوتسوانا): قال إنه وفقا لتقارير الأمم المتحدة، لا يزال عدد كبير من البلدان بعيدا عن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأضاف قائلاً إن بلده يرى أن تحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن يمثل الدافع اللازم للدول لإزالة الحواجز الهيكلية وغيرها من الحواجز التي تعوق المساواة بين الجنسين، ووضع آليات من أجل النهوض بالمرأة. وذكر أن بوتسوانا تواصل سن التشريعات واستعراض السياسات بغية التعجيل بتنفيذ الأهداف والصكوك المتفق عليها دوليا لتمكين النساء والفتيات من تحقيق إمكاناتهن وحماية حقوق الإنسان الواجبة لهن وصون كرامتهن. ولذلك اعتمدت السياسة الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية، التي تمثل نقطة انطلاق لتحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أنه قد تم اتخاذ تدابير تشريعية أخرى.

٢ - وأردف قائلاً إن الحكومة مقتنعة بالعلاقة بين التعليم والفقر والتنمية، ولذلك فقد بذلت الجهود والموارد الوطنية في مجال التعليم وتعزيز القدرات فيما يتعلق بالمهارات المهنية من أجل تمكين أفراد الشعب البوتسواني، ولا سيما النساء، من العثور على عمل لائق والإسهام في التنمية الوطنية. وأضاف أن النساء يشكلن ٨٠ في المائة من المستفيدين من البرنامج الوطني الرئيسي للقضاء على الفقر. وقد ساعد البرنامج النساء على إيجاد فرص مدرة للدخل أحدثت تحولاً في حياة هؤلاء النساء وأسرهن. واستطرد قائلاً إن الإرادة السياسية أمر بالغ الأهمية في سد الفجوة بين الجنسين على الصعيد العالمي. وأكد أنه من الضروري بناء مجتمع خال من التمييز والعنف القائمين على نوع الجنس.

٣ - السيدة أديكاري (نيبال): قالت إن جهود بلدها الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أدت إلى تحقيق تقدم كبير في إرساء حقوق المرأة. وأردفت قائلة إن التحول في السياسات العامة من الرعاية إلى نهج قائم على الحقوق كان له أثر فعال في الحد من الفقر وتقليص الثغرات الهيكلية والحد من عدم المساواة، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأضافت أن لدى نيبال إطارا مؤسسيا لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل والبرامج المعنية بالنساء والفتيات.

٤ - وذكرت أن الدستور الذي سُن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ كفل للمرأة ما لا يقل عن ٣٣ في المائة من المقاعد في البرلمان إضافة إلى المساواة في تمثيل الجنسين في المناصب الرفيعة المستوى. وينص الدستور على ألا يُسمح لشخصين من نفس الجنس أو الطائفة بتقلد منصبي الرئيس ونائب الرئيس المنتخبين في نفس الوقت، ويكفل أيضا الحق في النسب، والحماية من جميع أشكال الاستغلال، والمساواة في الحقوق المتعلقة بالشؤون العائلية والممتلكات، من بين أحكام أخرى. وأضافت قائلة إن الدستور قد أعلى درجة الهيئة النسائية الوطنية إلى المستوى الدستوري من أجل حماية حقوق المرأة ومصالحها، مع تمتع الهيئة بولايات وآليات مستقلة. وأشارت إلى أن الدستور تقدمي جدا فيما يتعلق بالشمول والتمثيل وتمكين المرأة.

٥ - وقالت إن الحكومة ما فتئت تدمج الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان في التشريعات الوطنية، تمشيا مع التزامات نيبال. وأضافت أن نيبال تواصل تنفيذ خطط العمل الوطنية المتعلقة بالتشريعات، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، ومنهاج عمل بيجين. وقد أنشأت خطط العمل الوطنية آليات للتنفيذ على جميع المستويات على الصعيد المحلي، كما صدقت نيبال على العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالنساء والفتيات على الصعيد الإقليمي وواصلت تقديم التقارير الدورية إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٦ - وذكرت أن خطة التنمية الدورية الثالثة عشرة تضمنت العديد من البرامج التي تستهدف النساء والفتيات. وأضافت قائلة إن ميزانية نيبال التي تراعي الاعتبارات الجنسانية، وهي الأولى من نوعها في المنطقة، قد بلغت ٢٢ في المائة من الميزانية الكلية. وقد بُذلت جهود دؤوبة لمواصلة استعراض القوانين التي تميز على أساس نوع الجنس والسن والطبقة والطائفة والانتماء العرقي. وأشارت إلى أن نيبال هي أول بلد بجنوب آسيا يضع خطة عمل وطنية تستند إلى قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وتهدف الخطة إلى زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار، وحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والعنف الجنساني، وإنهاء الإفلات من العقاب، كما تشمل آلية رصد رفيعة المستوى.

٧ - واسترسلت قائلة إنه ينبغي، من أجل التصدي للتحديات الأمنية التي تتعرض لها النساء المهاجرات، تنسيق الجهود المبذولة على جميع المستويات لمكافحة العنف ضد العاملات المهاجرات وحماية حقوق الإنسان الأساسية الواجبة لهن. ولذلك تدعم نيبال المبادرات الرامية إلى تحديد أدوار ومسؤوليات بلدان المنشأ والعبور والمقصد من أجل تشجيع الحوار وإقامة التعاون بين البلدان لمعالجة المشكلة. وذكرت أخيرا أن الحكومة تركز على إدماج سياساتها وبرامجها في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، جنبا إلى جنب مع أعمال إعادة الإعمار في أعقاب الزلازل التي ضربت نيبال في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٥، مما ترك النساء، من بين فئات أخرى، في حالة ضعف.

٨ - السيد نينا (ألبانيا): قال إن المناقشة بشأن استعراض قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ينبغي أن تعجل بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتتصدي للتحديات الجديدة، مثل ظهور التطرف العنيف. وأضاف قائلاً إن الحكومة الألبانية قد ركزت جهودها في تنفيذ ذلك القرار على عدة أهداف رئيسية تتعلق بالحاجة إلى تعزيز الدور القيادي للمرأة، وزيادة مشاركتها في صنع القرار السياسي والعام، وتمثيلها في الشرطة والقوات المسلحة، وتعزيز برامج التدريب المهني ذات الصلة المتعلقة بالقضايا الجنسانية والعنف ضد المرأة.

٩ - وأردف قائلاً إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ألبانيا لا يمكن تحقيقها دون تحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق بتعزيز القضايا الجنسانية وإدراجها في سياسات التنمية الوطنية. وقال إن الحكومة ما فتئت تعمل بشكل مكثف، بالتعاون مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية، على مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية، وعلى صياغة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين ومكافحة العنف المترلي. وأشار إلى أن تمثيل المرأة في صنع القرار السياسي والعام آخذ في الازدياد، وأن النساء يشكلن ٢١ في المائة من البرلمان الألباني الحالي. وأضاف قائلاً إن مجلس الوزراء يضم ٧ وزيرات من أصل ١٩ وزيراً، إلى جانب ٩ نائبات وزراء من أصل ٢٣.

١٠ - وذكر أن زيادة وتحسين فرص حصول المرأة على الائتمانات وتعزيز برامج العمالة للنساء والفتيات وتوسيع نطاقها، وتضييق الفجوة في معدلات البطالة وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، هي أهداف ترمي إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. وأشار إلى أن النساء والفتيات ذوات الإعاقة فئة ذات أولوية في هذا الصدد. وتحدث قائلاً إن حكومته تسعى أيضا إلى منع وتقليل العنف ضد المرأة والعنف المترلي؛ والقضاء على التمييز بين الجنسين في التعليم والصحة والإعلام؛ وتعزيز الآليات القانونية والمؤسسية؛ وتحسين آليات الرصد والتقييم. وأضاف أن ثمة هدفا آخر يتمثل في زيادة مشاركة المرأة في الهيئات السياسية وصنع القرار، والتمثيل المركزي والمحلي للمرأة في المناصب الإدارية والمهنية في جميع هيئات الإدارة العامة، بما في ذلك تمثيلها في الشرطة والقوات المسلحة.

١١ - وعلى الرغم من أن وفده قد أحاط علما بالاقتراحات بوضع صك ملزم قانونا في إطار الأمم المتحدة، فهو يرى أن ثغرات الحماية القائمة حاليا لا تتعلق بالتشريع، ولذا لا يلزم وضع معايير جديدة. وأضاف قائلاً إن ألبانيا توسعت في عملها المتعلق بالمساواة بين الجنسين ومكافحة العنف الجنساني على عدة مستويات، بدءا من تحسين السياسات والتشريعات امتثالاً للاتفاقيات الدولية، وزيادة تمثيل المرأة على صعيد السياسات العامة، وتعزيز قدرات الإنفاذ على الصعيدين المركزي والمحلي، وتحسين جمع البيانات وآليات الرصد، وتوسيع نطاق العمل والخدمات الاجتماعية لجميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

١٢ - وأردف قائلا إن خطوات ملموسة قد اتخذت لزيادة الوعي العام سعياً إلى تغيير القوالب النمطية الجنسانية من خلال حملات للتوعية، وتغيير السلوكيات المتعلقة بالقضايا الجنسانية من خلال تعزيز قدرة الإدارة العامة والجهات الفاعلة المسؤولة في مجال المساواة بين الجنسين، والحد من العنف الجنساني والعنف المترلي. وذكر أن زيادة المشاركة السياسية، والتمكين الاقتصادي، والشراكة مع الفتيان والرجال من أجل تغيير القوالب النمطية والأعراف الثقافية من شأنه أن يدعم الجهود التي تبذلها الحكومة للنهوض بخطة تحقيق المساواة بين الجنسين. واختتم قائلا إن ألبانيا تواصل التزامها بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين على نحو تام وفعال.

١٣ - السيد ري سونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن المرأة في بلده تحقق نجاحاً أكبر من الرجال في مجال البحث العلمي والتعليم والثقافة والرياضة، مما يعكس سياسة الحكومة التي تعلق أهمية كبيرة على المرأة وتوفر لها معاملة تفضيلية. وأضاف قائلاً إن الحكومة تعمل الآن على تعزيز المهام والدور الذي تضطلع به اللجنة الوطنية المعنية بتنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وتستعد لتقديم تقريرها الوطني الدوري المقبل إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

١٤ - وأعرب عن اعتراض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مجدداً على موقف اليابان في محاولتها التغطية على جرائمها الماضية من قبيل استخدام ''نساء المتعة'' في الجيش الياباني. وأشار إلى أن اليابان قامت، أثناء احتلالها لكوريا، بإرغام أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة كورية، بمن فيهن المراهقات، على العمل كرقيق جنسي، مما عرضهن لكثير من الألم والمعاناة. ورغم أن العديد من البلدان طالبت اليابان بأن تعتذر وتقدم تعويضات عن جرائمها ضد الإنسانية، تواصل اليابان إنكار فِعلتها. وأشار إلى أن البيان الذي أدلى به رئيس وزراء اليابان في آب/أغسطس ٢٠١٥ لم يذكر الاسترقاق الجنسي وجرائم العدوان التي ارتكبها بلده.

١٥ - وأضاف قائلاً إن اليابان أجبرت مئات الآلاف من النساء على الاسترقاق الجنسي وذبّحت عشرات الملايين من الآسيويين، بمن فيهم النساء والأطفال. ولذلك فلا يعقل أن تصبح اليابان متحدثة عن ''السلام العالمي'' و ''حقوق الإنسان'' في البلدان الأخرى. وجدد حث وفده بقوة اليابان على تقديم اعتذار صادق وتعويضات ملائمة عن جريمة الاسترقاق الجنسي التي ارتكبها الجيش الإمبراطوري.

١٦ - السيدة غودروناردوتر (أيسلندا): قالت إن رئيس وزراء بلدها أخذ على عاتقه الاضطلاع بدور أساسي بوصفه أحد رؤساء الدول الـ ١٠ المناصرين للتغيير من خلال حملة تضامن الرجال مع النساء (HeForShe)، التي تنظمها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأضافت أن واحدا من كل ٢٠ رجلا أيسلنديا انضم إلى حملة تضامن الرجال مع النساء، بما في ذلك جميع الوزراء الذكور. وأردفت قائلة إنه ينبغي للرجال في أنحاء العالم الانضمام إلى الحملة واتخاذ إجراءات في مجتمعاتهم المحلية.

١٧ - وقالت إن أيسلندا عقدت أحد مؤتمرات ''صالون الحلاقة''، بالاشتراك مع سورينام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تمشيا مع التزامها بإشراك الرجال والفتيان. وقد سعى المؤتمر إلى تغيير الطريقة التي يتحدث بها الرجال عن المساواة بين الجنسين ويشاركون فيها بأنفسهم. وأشارت إلى أن المساواة بين الجنسين ليست مسألة تخص المرأة، بل حق أساسي من حقوق الإنسان. وأضافت قائلة إن أيسلندا ترى أن المؤتمر قد قدم مساهمة قيمة في هذا الصدد ولذا تعتزم تنظيم مؤتمرات مماثلة في المستقبل.

١٨ - وأشارت إلى أن المرأة في أيسلندا لا تزال تحصل على دخل أقل بشكل ملحوظ من نظائرها من الرجال، وقالت إن بلدها ملتزم بسد تلك الفجوة بحلول عام ٢٠٢٢ لكفالة حصول الرجال والنساء على أجر متساو لقاء العمل المتساوي القيمة. وأردفت قائلة إن أيسلندا وضعت خطة عمل تشمل أصحاب مصلحة متعددين من بينهم الدولة والسلطات المحلية والشركاء الاجتماعيون والقطاع الخاص، من أجل تحقيق ذلك الهدف. وذكرت أن الشركات التي تثبت أن الموظفين فيها يتلقون أجوراً متساوية ستحصل على شهادات رسمية بذلك. وأخيرا، عبرت عن ارتياحها لكون النساء يشكلن نحو ٤٥ في المائة من أعضاء الدورة الحالية للبرلمان الأيسلندي، وهو أكبر عدد يحصلن عليه حتى الآن.

١٩ - السيدة مبالا إينغا (الكاميرون): قالت إن استراتيجية بلدها الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تعطي مكانة بارزة لتعزيز وحماية حقوق المرأة في التعليم والصحة، ولمكافحة العنف ضد المرأة، وتحسين مشاركتها في الحياة السياسية، وتعزيز وصول المرأة إلى العدالة وتحسين ظروفها الاجتماعية ووضعها القانوني. وفيما يتعلق بالتعليم، وجهت الكاميرون الدعم من قبيل المنح الدراسية للمرشحات الناجحات في الامتحانات الرسمية، وتشجيع الفتيات على مواصلة التعليم العلمي والفني، واستهداف الفتيات اللاتي يعشن في المناطق الريفية والمحرومة.

٢٠ - وذكرت أن أهداف استراتيجية الكاميرون القطاعية للصحة تركز خاصة على الحد من الوفيات النفاسية، وإنشاء مراكز جديدة للرعاية الصحية وتنفيذ استراتيجية لإتاحة لوازم التوليد بشكل مسبق. وأضافت أن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يزال من الأولويات القصوى للحكومة، ولا سيما لدى النساء والأطفال.

٢١ - وقالت إن الكاميرون وضعت استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، تم توسيعها لتشمل مناطق الكاميرون العشرة وأُبلغ بها أعضاء مجلس الشيوخ والنواب. وأشارت إلى أن المجتمع المدني أسهم إسهاما هاماً أيضا في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، ذكرت أنه

على الرغم من أن الحصة البالغة ٣٠ في المائة لم تتحقق بعدُ، فقد أُحرز تقدم صوب إدماج المساواة بين الجنسين في وضع السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

٢٢ - وأكدت إحراز تقدم هام في تحسين مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وأشارت إلى وجود قانون وطني ينص على وجوب أخذ نوع الجنس في الاعتبار في جميع العمليات، من أجل تحسين مشاركة المرأة. وأضافت قائلة إن الدعوة والتثقيف السياسي للمرأة قد تكثفا أيضاً. ووُضع دليل للتدريب السياسي للمرأة يجري توزيعه. وقالت إنه يتم تشجيع النساء على التسجيل في القوائم الانتخابية والتقدم كمرشحات للمناصب الانتخابية المختلفة. وقد سمحت هذه الإجراءات بزيادة عدد النائبات والنساء العاملات في الحكومة.

٢٣ - وأردفت قائلة إن النساء الضعيفات الحال، مثل النساء في مجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات الريفية، قد استفدن من عدد من المشاريع، وكن محط تركيز الجهود التي تبذلها الحكومة لإتاحة التعليم والصحة ووثائق الأحوال المدنية. وقد اتخذت الحكومة تدابير ترمي إلى زيادة عدد المرشحات من ذوات الإعاقة للامتحانات الرسمية، كما تصدت لمسألة النساء المهاجرات من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لتنسيق الأعمال الإنسانية في الميدان. وأشارت في الختام إلى خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، وحثت المجتمع الدولي على تقديم الدعم الكامل لتحقيق الهدف ١٧ من الخطة، وتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

٢٤ - السيد زونزي (ملاوي): قال إن بلده ملتزم بإقامة مجتمع لا يتخلف فيه أحد عن الركب. ولأن النساء والفتيات يشكلن ٥١ في المائة من السكان، فإن المساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات والنساء تأتي ضمن أولويات الحكومة. وأردف قائلاً إن السياسة الجنسانية التي تتبناها ملاوي تحدد استراتيجيات واضحة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأشار إلى سن قوانين بشأن المساواة بين الجنسين ومنع العنف المترلي ورعاية الأطفال والعدالة والاتجار بالأشخاص والزواج والطلاق والعلاقات الأسرية. وذكر أن تنفيذ تلك القوانين وتيسير البرامج في إطارها، يعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢٥ - وأضاف قائلاً إن ملاوي تقوم بحملات بشأن قضايا مختلفة، بما في ذلك إنهاء زواج الأطفال وإبقاء الفتيات في المدارس. ويتم تشجيع الفتيات اللاتي يحملن أثناء وجودهن في المدرسة على العودة للدراسة، وقد أعيدت ٠٠٠ ٦٠٠ فتاة حتى الآن إلى المدرسة بعد الولادة. وبغية زيادة معدل الاستبقاء واستكمال التعليم الثانوي للفتيات، قال إن الحكومة بصدد إنشاء مدارس ثانوية داخلية ومساكن للطلاب في المدارس التي لا تتوافر فيها تلك المساكن. وأردف قائلاً إن عدد الطالبات في مؤسسات التعليم العالي في ازدياد وتبلغ نسبتهن في الوقت الراهن ٤٢ في المائة.

٢٦ - وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، ذكر أن الحكومة أنشأت أكثر من ٣٠٠ وحدة مجتمعية لدعم الضحايا، من بينها ١٢٠ في مراكز الشرطة، و ٢١ مركزا تقدم فيها المشورة وخدمات الرعاية الصحية لضحايا العنف الجنساني ويتم فيها التحقيق في حالات العنف تلك. وأضاف قائلاً إن ثمة برامج مختلفة تمكن الرجال من أن يكونوا في طليعة الكفاح ضد العنف الجنساني.

٢٧ - وأشار إلى أنه قد تم وضع خطط للمدخرات والقروض في القرى تشمل أكثر من ٠٠٠ ٢ مجموعة ويستفيد منها أكثر من ١,٥ مليون شخص. وتتألف هذه المجموعات بشكل أساسي من النساء اللاتي لا تكتمل لديهن شروط التمكين الاقتصادي، واللاتي يتدربن على مباشرة

الأعمال الحرة أو المهارات التجارية. وتشكل النساء ٧٤ في المائة من المستفيدين من تلك الخطط.

٢٨ - السيدة بوبي (غانا): قالت إن بلدها ملتزم بالشراكات على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وأشارت إلى أن تزويد المرأة بالتعليم والرعاية الصحية وحصولها على عمل لائق وتمثيلها في عمليات صنع القرارات السياسية والاقتصادية من شأنه أن ييسر بناء اقتصادات مستدامة، مما يعود بالنفع على المجتمعات والإنسانية عامة.

٢٩ - وأضافت قائلة إن غانا اتخذت خطوات هامة صوب سد الفجوة الجنسانية، ولا سيما في مجال التعليم، حيث اتخذت تدابير محددة الأهداف من أجل زيادة معدلات التحاق الفتيات بالتعليم على جميع مستويات النظام. وقد أطلقت الحكومة أيضا حملة وطنية ضد زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري من أجل إلغاء تلك الممارسات وتمكين الفتيات من البقاء في المدرسة. ولمعالجة الممارسات الاجتماعية والثقافية الضارة التي تديم قهر المرأة وممارسة العنف ضدها، وقالت إن غانا اعتمدت تشريعات، بما في ذلك مشروع قانون يتعلق بحقوق الأزواج في الملكية، واقتراح تعديل قانون الإرث بلا وصية، المعروض حاليا على البرلمان.

٣٠ - وذكرت إضافة إلى ذلك أن الحكومة وضعت السياسة الجنسانية الوطنية من أجل إحلال المساواة بين الجنسين في مركز الصدارة ضمن عملية التنمية الوطنية وكفالة مشاركة النساء مشاركة كاملة في عملية صنع القرار والحوكمة. وأشارت إلى أن ثمة زيادة غير مسبوقة في تعيين النساء في المناصب الرفيعة، مما يدل على عزم الحكومة على تلبية أهدافها الرامية إلى تحقيق المساواة في تمثيل الجنسين. وذكرت أن مجالس الزعماء الوطنية والإقليمية قد بدأت في إشراك الأمهات الملكات في كلا المجلسين، تعزيزاً لدورهن في نظم الحكم التقليدي.

٣١ - السيد مؤمن (بنغلاديش): قال إن تمكين المرأة في صميم خطة بلده للتنمية. واسترسل قائلاً إن سياسة بنغلاديش الوطنية للنهوض بالمرأة وخطة العمل الوطنية تسترشدان بإعلان ومنهاج عمل بيجين، كما تركز التدخلات الإنمائية على الاحتياجات الجنسانية العملية.

٣٢ - وأشار إلى أن الحكومة قد جعلت تعليم الفتيات مجانياً حتى الصف ١٢، بغية تشجيع تعليم الإناث، وتعتزم توسيع نطاق ذلك على مستوى الدراسات العليا. وقد ساعد تقديم الإعانات والوجبات المجانية للطالبات من الأسر الفقيرة على تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المدارس الابتدائية والثانوية؛ وتشكل الفتيات ٥٣ في المائة من الطلاب في المرحلة الثانوية. وأردف قائلاً إن الفتيات شكلن في عام ٢٠١٥ نسبة ٧٥ في المائة من متلقي الإعانات الدراسية. وذكر أن ست مؤسسات تعليمية للفتيات فقط قد أنشئت، وإضافة إلى تطوير المهارات، مُنحت قروض صغيرة بدون ضمانات إلى المشتغلات بالأعمال الحرة من أجل تعزيز اعتمادهن على الذات. وقال إن النساء يمثلن حالياً أكثر من ٩٥ في المائة من صانعي الملابس وقد حقق النهج المحدد الهدف الذي اتبعته الحكومة زيادة عامة في عدد النساء في القوى العاملة من نسبة ٧ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٣٦ في المائة في عام ٢٠١٥.

٣٣ - وذكر أن البرلمان الوطني يخصص للنساء ٥٠ مقعدا من أصل ٣٥٠، وأن الحكومة اعتمدت نظاماً لانتخاب نائبات للرؤساء في مختلف مستويات الإدارة المحلية. وصرح بأن بنغلاديش هي البلد الوحيد في العالم التي تشغل فيه النساء مناصب رئيس الوزراء وزعيم المعارضة ورئيس البرلمان

ورئيس مجلس النواب ونائب رئيسه. وقد انتُخبت حوالي ١٤ ٠٠٠ امرأة في انتخابات الحكومات المحلية.

٣٤ - وقال إن بنغلاديش وضعت برامج خاصة من أجل ضمان صحة المرأة. وتشمل التدابير المتخذة التي خفضت معدل الوفيات النفاسية بمقدار الثلث ووفيات الرضع بنسبة ٧٢ في المائة، اعتماد إجازة أمومة مدتها ستة أشهر وإعطاء بدلات للأمهات وللمرضعات وإنشاء عيادات محلية مجانية. وأشار إلى أن الحكومة أقرت أيضا الميزنة الجنسانية من أجل النهوض بالمرأة.

٣٥ - السيدة سيمونيك (كرواتيا): قالت إن المناقشات التي دارت في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ قد ركزت تركيزاً غير مسبوق على النهوض بحقوق الإنسان الواجبة للنساء والفتيات. وأضافت قائلة إن حكومة بلدها ملتزمة بالنهوض بأهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وخطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وأشارت إلى أن التركيز الرئيسي في الدورة الحالية ينبغي أن يكون على وضع رؤية للمستقبل، بدلا من استعراض الإنجازات السابقة. وأضافت قائلة إن مفهوم كون تقدم المرأة تقدماً للبشرية هو مفهوم في صميم السياسات الكرواتية للمساواة بين الجنسين. وذكرت أن حكومتها قد اتخذت عددا من التدابير التي تهدف إلى القضاء على التمييز الجنساني على جميع مستويات المجتمع، وهي بصدد وضع خطة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ للتصدي للتحديات المتبقية.

٣٦ - وأوضحت أن قهر المرأة عنصر مشترك في الأساليب والخطابات والعنف التي تلجأ إليها الجماعات المتطرفة والإرهابية، التي تعرض النساء للعبودية الجنسية والاغتصاب والاتجار وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقد أظهرت الأبحاث وجود ترابط قوي بين مستوى النزاعات ومستوى عدم المساواة بين الجنسين، وثمة اعتراف متزايد بعلاقة الترابط بين السلام والمساواة بين الجنسين. ولذلك ستواصل حكومتها إدماج برنامج المرأة والسلام والأمن في جميع أنشطة الدفاع والدبلوماسية والتنمية التي تضطلع بها من خلال جعل القضايا الجنسانية في صميم أعمالها بشأن النزاع والاستقرار والأمن؛ وتحديد وتطبيق الدروس المستفادة من تجارب النساء والفتيات في حالات النزاع؛ واستخدام المساعدة المقدمة من المنظمات الدولية والمجتمع المدني لاكتساب فهم للأوضاع في الميدان؛ وتطوير الممارسات المُثلى من أجل حماية النساء والفتيات وإدماجهن وتمكينهن.

٣٧ - وفيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، سيكون من المهم النظر في كيفية ترجمة الالتزامات السياسية إلى دعم واضح ومتسق من أجل تمكين المرأة؛ وضمان تكافؤ الفرص في مجالات القيادة وبناء السلام وبناء الدولة؛ وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية للمرأة؛ والاعتراف بعبء أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر؛ وتسوية الفروق بين الجنسين في المدارس؛ وإنهاء التمييز والعنف الجنساني؛ والقضاء على الزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٣٨ - وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي وضع سياسات قطاعية دولية ووطنية متسقة لتشجيع النساء على تولي أدوار القيادة، وزيادة عدد الفتيات في التعليم الثانوي وتنفيذ الإصلاحات التشريعية والإدارية لكفالة أن تحظى النساء بحقوق المساواة في الموارد الاقتصادية والإنتاجية. وقالت إن بلدها، بوصفه الرئيس المقبل لشراكة تحقيق المستقبل المتكافئ المعنية بتوسيع نطاق المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة، سيعمل على تحديد العقبات المتبقية والتحديات الجديدة ودراسة سبل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعيدين الوطني والدولي.

٣٩ - السيد غونثاليث دي لينياريس بالو (إسبانيا): قال إن المساواة بين الجنسين مبدأ أساسي من مبادئ حقوق الإنسان، ولذا ينبغي أن يكون مسؤولية مشتركة تضطلع بها جميع الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والصناديق والبرامج التابعة لها. وأردف قائلاً إن القضاء على التمييز بين الجنسين هو أحد الأولويات الست للأعمال الخارجية التي تضطلع بها إسبانيا في مجال حقوق الإنسان. وذكر أن إحدى الأولويات بالنسبة لوفد بلده أثناء رئاسته لمجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ كانت الاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي بدأ بعد انقضاء خمس عشرة سنة على اعتماده. وأضاف أن اعتماد مجلس الأمن بالإجماع للقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بشأن المرأة والسلام والأمن، والالتزامات التي أعرب عنها العديد من الدول الأعضاء، من شأنهما أن يزيدا حماية المرأة في حالات النزاع. وقال إن حكومته ملتزمة باتخاذ نهج عدم التسامح على الإطلاق إزاء العنف الجنسي الذي يرتكبه أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن الإسبانية المشاركة في العمليات الدولية.

٤٠ - وتابع قائلا إن العنف ضد المرأة أحد أقسى مظاهر التمييز بين الجنسين. وأشار إلى أن حكومته انضمت إلى اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المترلي، وستواصل عملها من أجل التصدي بشكل شامل للعنف ضد المرأة بجميع أشكاله، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والزواج القسري، والاعتداء الجنسي، والاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي - باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية وطنية.

٤١ - وأردف قائلاً إن الاستراتيجية التي تتبناها حكومته للمساواة بين الجنسين تتضمن مبادرة بقيمة ٣ بلايين يورو ترمي إلى تعزيز تكافؤ الفرص في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وستتخذ الحكومة أيضاً إجراءات لتعزيز مشاركة المرأة وقيادتها في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيدين المحلي والدولي. وفي هذا الصدد، قال إنه يود أن يلقي الضوء على البعثة التي أوفدها إلى إسبانيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون وفي الممارسة العملية، وكذلك على الحوار البناء مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالتقرير الدوري الذي قدمه بلده في تموز/يوليه ٢٠١٥.

٤٢ - السيد تيسيما (إثيوبيا): قال إن التزامات هامة ترمي إلى تعزيز حقوق النساء والفتيات قد انبثقت عن المؤتمرات والاتفاقيات الدولية الرئيسية، وأدت جنباً إلى جنب مع مختلف الصكوك الإقليمية، إلى تحسين تمتع المرأة بحقوقها من خلال الحد من الفقر، وتعزيز توفير الخدمات الأساسية، وزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار، وإنشاء آليات مؤسسية لتعزيز النهوض بالمرأة. وأضاف قائلاً إنه بالرغم من ذلك، لم يكن التقدم متماثلا في جميع أنحاء العالم، ولذا ينبغي التصدي بشكل أكثر ملاءمة وبقوة أكبر على الصعيدين الوطني والدولي لما تعانيه المرأة في بعض المناطق من انتشار الفقر والعنف والتطرف والاستبعاد والتمييز والممارسات التقليدية الضارة والاتجار بالبشر. وأشار إلى أن أهداف التنمية المستدامة من شأنها أن تؤدي دورا هاما في هذه الجهود.

٤٣ - وقال إن حكومته قد وضعت سياسات واستراتيجيات وتشريعات لإعمال حقوق المرأة المنصوص عليها في الدستور الإثيوبي. وأشار إلى وضع أطر مؤسسية وإدارية ملائمة وتعميم مراعاة القضايا الجنسانية في جميع السياسات الوطنية، وما حققه ذلك من نتائج إيجابية، بما في ذلك التبكير بتحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية. وأردف

قائلاً إن حوالي مليون امرأة استفادت بحلول نهاية عام ٢٠١٠ من إنشاء مؤسسات التمويل البالغ الصغر. وعلاوة على ذلك، ارتفعت مشاركة المرأة في القوى العاملة من نسبة ٣٧,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٤٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٢، وتبلغ نسبة الإناث في وظائف الخدمة المدنية ٤١ في المائة.

٤٤ - وتابع قائلاً إن شهادات حيازة الأراضي تستخرج الآن للمتزوجين وللنساء اللاتي يُعِلن أسرهن. و قال إن الدولة خصصت ٣٠ في المائة من الشقق التي تملكها في المناطق الحضرية للمرأة، على أن يتم توزيع الـ ٧٠ في المائة المتبقية بالقرعة على كل من النساء والرجال. وقد خُصصت للنساء نسبة ٥٠ في المائة من جميع الوظائف التي تتيحها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وذكر أن متوسط الدرجة المطلوبة للانضمام إلى مؤسسات التعليم العالي للنساء أدنى منه لدى الرجال، وتخصص نسبة ٣٠ في المائة من الأماكن المتاحة للتعليم العالي للطالبات، اللاتي يحق لهن أيضاً التنافس مع الطلبة الذكور على الأماكن المتبقية.

٤٥ - واسترسل قائلاً إن النساء في مؤسسات التعليم العالي أيضا يمكنهن الحصول على مزيد من التعليم، وتُقام ترتيبات خاصة لدعم الطالبات من الأسر ذات الدخل المنخفض. وأضاف أنه قد تم نشر ٣٨ ٠٠٠ من العاملين في الرعاية الصحية للعمل في المناطق الريفية والحضرية كجزء من برنامج لتوسيع نطاق الرعاية الصحية في البلد. وبالتالي، فإن النساء لسن مستفيدات فقط من المبادرات الحكومية، ولكنهن يقدمن أيضا مساهمة قيمة للغاية في نمو الاقتصاد الوطني. وذكر أنه، مع ذلك، يلزم بذل المزيد من الجهود لتحقيق الإعمال الكامل لحقوق المرأة.

٤٦ - تولى السيد محمد (غيانا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٤٧ - السيدة سكوغن (النرويج): قالت إن العمليات التي بدأت في إطار المناقشات المتعلقة بتمويل التنمية، وأهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ، والتي جعلت من عام ٢٠١٥ معلما بارزا بالنسبة للأمم المتحدة، تتطلب قيادة طموحة، بما في ذلك في مجال المساواة بين الجنسين. وفي حين أن الكثير قد تحقق منذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أشارت إلى أنه لا بد من تعزيز الجهود المبذولة لكي تتحقق الأهداف المحددة بالكامل.

٤٨ - وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت أنه يجب الحرص على التأكد من عدم التخلي عن النساء والفتيات ذوات الإعاقة أو اللاتي ينتمين إلى الأقليات العرقية. وأضافت أن من الأمور المشجعةِ الالتزامُ بتحقيق المساواة الكاملة بين المرأة والرجل الذي أعرب عنه أكثر من ٨٠ من رؤساء الدول والحكومات خلال استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مُضي عشرين عاما، الذي نظمته الصين وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

٤٩ - وأردفت قائلة إنه لا يمكن تحقيق الاستفادة الكاملة من المواهب والموارد في المجتمع ما لم تحصل الفتيات والنساء بشكل متساو على التعليم والعمل والمناصب القيادية مثل الرجال. وقالت إن بلدها، اقتناعا منه بأن تكافؤ فرص الحصول على التعليم أمر أساسي لتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين، قد قرر مضاعفة دعمه للتعليم في إطار جهود التعاون الإنمائي التي تبذلها. وأشارت إلى أن المساواة بين الجنسين تعني أيضا غياب العنف ضد المرأة في المترل والمدرسة وفي مكان العمل. وقالت إن حكومتها ملتزمة بالقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال من خلال تقديم مساهمات مالية إلى البلدان الشريكة والمنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة.

٥٠ - واسترسلت قائلة إنه ينبغي التصدي أيضاً لخطاب الكراهية الجنسانية على الإنترنت، بما في ذلك في وسائط التواصل الاجتماعي. وفي حين لا ينبغي إسكات أي شخص أو تعريضه للتهديد عندما يعبر عن نفسه علناً، كما أن من المهم بصفة خاصة إسماع أصوات النساء والمدافعين عن حقوق الإنسان، إلا أن خطاب الكراهية يحض على العنف ويبث الخوف ويؤدي إلى انسحاب النساء والفتيات من المناقشات العامة. وأشارت إلى أنه ينبغي إعطاء أولوية أيضاً لكفالة أن يتلقى الشباب في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين والأشخاص ذوو الإعاقة، تربية جنسية شاملة، ذلك لأن زيادة المعرفة من شأنها أن تؤدي إلى عدد أقل من حالات الحمل غير المرغوب فيه، وبالتالي الحد من الإجهاض غير القانوني وغير المأمون. وأضافت أن النرويج تُثني في هذا الصدد على الاتحاد الأفريقي لوضعه صكا متعلقا بحقوق المرأة يتضمن حصولها على الإجهاض الطبي في حالات الاعتداء الجنسي والاغتصاب وسفاح المحارم، أو عندما يعرض استمرار الحمل صحة المرأة العقلية أو البدنية للخطر.

٥١ - وأردفت قائلة إن هدف تحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠٣٠ لن يتحقق إذا استمرت مناقشة المسألة بين النساء فقط بشكل رئيسي. ولذلك قالت إن وفدها يدعو الفتيان والرجال لأن يصبحوا دعاة للمساواة بين الجنسين. وذكرت أن جميع الوزراء في حكومتها اتخذوا موقفاً مناصراً للمساواة بين الجنسين من خلال انضمامهم إلى حملة تضامن الرجال مع النساء التي أطلقتها الأمم المتحدة. وأشارت إلى أن المساواة في الحقوق تحقق قيمة مستقلة بذاتها، ولكنها كذلك تؤدي إلى زيادة الإنتاجية الاقتصادية والازدهار. وفي الختام، دعت الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات تدعم التأكيد المتكرر على أن حقوق المرأة هي من حقوق الإنسان.

٥٢ - السيد آليا (بنن): قال إن حكومته قامت بالعديد من المبادرات، لا سيما منذ عام ٢٠٠٦، لكفالة كرامة المرأة، التي تمثل أكثر من نصف سكان بلده وتؤدي دوراً لا غنى عنه في المجتمع. وذكر أن التدابير المتخذة شملت اعتماد سياسة وطنية بشأن المرأة وإنشاء نظام للتأكد من أن جميع الهيئات الحكومية على الصعيدين الوطني والمحلي تتضمن فريقاً خاصاً يتولى مسؤولية ضمان تعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج الإنمائية.

٥٣ - وفيما يتعلق بالرعاية الصحية، انخفضت معدلات وفيات الأمهات والأطفال من خلال مجانية العمليات القيصرية وتوفر علاج الملاريا بالمجان وتطبيق نظام تأمين صحي شامل في عام ٢٠١٣. وقال إن حكومته حققت زيادة كبيرة في معدلات التحاق الفتيات بالمدارس من خلال إلغاء الرسوم المدرسية لهن في مرحلة رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية وبداية المرحلة الثانوية، كجزء من مبادرة سيتم قريبا توسيع نطاقها لتشمل المراحل الأعلى من التعليم الثانوي. وذكر أنه قد تم دعم التمويل البالغ الصغر بشكل كبير من أجل تعزيز تمكين المرأة ومشاركتها الاقتصادية. وأضاف قائلاً إنه بفضل البرنامج الذي نفذته حكومته لتوفير الائتمانات البالغة الصغر لأفقر قطاعات المجتمع، يمارس عدد كبير من النساء أنشطة مدرة للدخل سعيا للخروج من الفقر.

٥٤ - وذكر أنه على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل التصدي للعنف ضد المرأة، ما زال ٧٠ في المائة من النساء في جميع أنحاء العالم يتعرضن للعنف البدني أو الجنسي مرة واحدة على الأقل في حياتهن. وأشار إلى أنه في عام ٢٠١٢، وضعت حكومته قانوناً محدداً بشأن منع

حدوث العنف ضد المرأة وقمعه، بُغية تعزيز أحكام دستور بنن، الذي يتساوى بموجبه جميع الأشخاص ويتمتعون بالحق في السلامة البدنية.

٥٥ - وأضاف قائلاً إنه على الرغم من التقدم المحرز، ثمة حاجة إلى مزيد من الجهود لتعزيز النهوض بالمرأة في بنن. وتسعى الحكومة على وجه الخصوص إلى زيادة مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار من خلال تنفيذ إصلاحات هيكلية ومعيارية على مستوى الحوكمة والمستويين الاقتصادي والاجتماعي. وثمة تحد هام آخر يتمثل في التغيير التدريجي والعميق للمفاهيم الثقافية لدى الرجل والمرأة فيما يتعلق بدور المرأة في المجتمع.

٥٦ - السيد كويتا (مالي): قال إن بلده بذل منذ استقلاله جهودا مكثفة لتحسين الوضع القانوني والاجتماعي والاقتصادي للمرأة، بما في ذلك عن طريق الانضمام إلى جميع الاتفاقيات الإقليمية والوطنية ذات الصلة تقريبا وتنفيذها وإنشاء وزارة لشؤون المرأة. وأردف قائلاً إنه على الرغم من أن مالي لا تزال تتعافى من الأزمة السياسية والأمنية الخطيرة التي شهدتها في عام ٢٠١٢، فقد أحرزت تقدما كبيرا في مجالات تعليم الفتيات وصحة الأم والحد من وفيات الرضع. ولتلبية الاحتياجات الخاصة للنساء في المناطق الريفية، ذكر أن حكومته وضعت برامج لتطوير مهاراتها الإدارية وكفالة المساواة في الحصول على الأراضي ومدخلات الإنتاج والحصول على الائتمان لممارسة الأنشطة المدرة للدخل.

٥٧ - وتحدث مشيراً إلى أنه منذ تصديق مالي على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٨٥، اتخذ البلد إجراءات لوضع حد للممارسات الاجتماعية والثقافية التمييزية، مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر، التي تعوق تطور المرأة ومشاركتها بفعالية في الجهود الإنمائية الوطنية. ونتيجة للجهود الرامية إلى زيادة فرص المرأة للتعيين في مناصب صنع القرار، تحظى المرأة بالتمثيل على جميع مستويات الحكومة في مالي وفي القوات المسلحة وقوات الأمن. وقال إن عدد النساء في البرلمان الوطني ازداد زيادة كبيرة، ويتوقع أن تسير الانتخابات البلدية والإقليمية المقبلة في اتجاه مماثل.

٥٨ - وأضاف قائلاً إن حكومة بلده قد امتثلت لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) طوال أزمة عام ٢٠١٢. وقد اشتركت الممثلات عن المرأة من مناطق البلد الثماني في وضع استراتيجيات محددة لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية والإدماج الاجتماعي - الاقتصادي للنساء والفتيات المتضررات من الأزمة. وذكر أن النساء قد شاركن أيضا في الحوار بين الأطراف في مالي الذي توج بتوقيع اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر، والذي سيؤدي أيضاً دورا فعالا في لجنة الحوار والحقيقة والعدالة والمصالحة واللجنة المعنية برصد الاتفاق.

٥٩ - وقال إن الحكومة تعمل من أجل التغلب على التحديات المتعلقة بمشاركة المرأة في إعادة بناء البلد، والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات المتضررات من الأزمة، وتهيئة بيئة من شأنها أن تحمي وتعزز حقوق النساء والفتيات. ودعا المجتمع الدولي إلى دعم الأعمال التي تضطلع بها حكومته والرامية إلى تنفيذ الاتفاق، الأمر الذي سيفيد الجميع في مجتمع مالي، ولا سيما النساء والأطفال، الذين كانوا الضحية الأولى للأزمة. وأضاف قائلاً إن مالي ملتزمة بمواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة، لاقتناعها بأن سياسات التنمية المستدامة لا يمكن أن تؤدي إلى النتائج المرجوة ما لم تتمكن المرأة من التمتع بحقوقها والمشاركة في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وعمليات صنع القرار.

٦٠ - السيدة رحيموفا (أذربيجان): قالت إن حكومتها تعلق أهمية كبيرة على تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وقد اتخذت عددا من الخطوات الهامة في هذا الصدد، بما في ذلك اعتماد التدابير الرامية إلى كفالة تكافؤ الفرص، ودعم المشاركة المتساوية للمرأة والرجل في الحياة العامة والاجتماعية. وقالت إن بلدها قد استضاف مؤخرا عدداً من المؤتمرات الدولية الهامة بشأن قضايا المرأة، وتدرك الحكومة الدور الهام لاستقلالية المرأة اقتصاديا ومشاركتها في تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية العالمية. وبالتالي، تركز استراتيجيتها الإنمائية للفترة حتى عام ٢٠٢٠ إلى حد كبير على قضايا مثل العنف الجنساني، والمساواة في الفرص في سوق العمل، والنهوض بالمرأة في مكان العمل وتعزيز حصولها على فرص قيادية.

٦١ - وأضافت قائلة إن أذربيجان تعمل أيضا على وضع خطة عمل وطنية بشأن المساواة بين الجنسين ونظام لتحديد الفتيات اللاتي لا يتلقين تعليماً في المدارس أو يرغمن على الزواج المبكر. وقد تم تخصيص اعتمادات محددة في الميزانية لكفالة تحقيق زيادة مطردة في عملية تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ونتيجة لما اتخذته حكومتها من إجراءات رامية إلى تعزيز استقلال المرأة ومشاركتها الاقتصادية، انخفض معدل البطالة بين النساء بشكل كبير، كما يشغل عدد متزايد من النساء مناصب عليا لصنع القرار ويُنشئن مشاريعهن التجارية الخاصة.

٦٢ - وأشارت إلى ما بُذل من جهود متواصلة أيضا لزيادة عدد الفتيات اللاتي يدرسن العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وإلى أنه سيتم سن قوانين تسمح باعتماد ترتيبات عمل مرنة وتوفر رعاية للأطفال بتكلفة معقولة لمساعدة المرأة على الدخول والبقاء في القوى العاملة. وقالت إن حكومتها تدعم المبادرات الرامية إلى تعزيز الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان للفتيات والنساء، ولا سيما المبادرات المنفذة بالتعاون مع وكالات وبرامج الأمم المتحدة. وأضافت أن الحكومة ملتزمة بالقضاء على العنف ضد المرأة بجميع أشكاله وقد جرمت الزواج القسري والزواج المبكر.

٦٣ - وأضافت أن بلدها ما زال يعاني من استمرار النزاع واحتلال جزء من أراضيه، ويضم مليوناً من المشردين داخليا واللاجئين. وذكرت أن الحكومة تتخذ أيضا الإجراءات اللازمة لإدماج النساء المشردات داخليا في المجتمع. وأشارت إلى أنه يجب الإقرار بالدور الأساسي الذي يمكن أن تؤديه المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، وحفظ السلام وبناء السلام، وتوفير الاستجابة الإنسانية، وتحقيق المصالحة بعد النزاع. وعلاوة على ذلك، يجب على جميع الأطراف المشاركة في النزاعات المسلحة أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني بحماية النساء والفتيات، اللاتي لا يزلن يتعرضن للاغتصاب، والاسترقاق الجنسي، والإكراه على البغاء، والحمل القسري، والتعقيم القسري وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي.

٦٤ - وأردفت قائلة إنه ينبغي عدم التسامح مطلقا مع ممارسة استخدام العنف الجنساني كأسلوب من أساليب الحرب، وهو أمر غير مقبول قانونيا وأخلاقيا. وأشارت إلى أنه يجب اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنهاء الإفلات من العقاب وتقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة. وقالت إن حكومتها ستبذل كل ما في وسعها لضمان مستقبل آمن للمرأة، ودعت إلى الشفافية في تنفيذ جميع الصكوك الدولية ذات الصلة في هذا الصدد.

٦٥ - السيد موندانـدا (زامبيا): قال إنه ينبغي إعطاء الأولوية للهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة من أجل كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأضاف أن حكومته ملتزمة بالتوصل

إلى خطة تنمية شاملة تكفل حقوق جميع المواطنين وتعمم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الأنشطة والبرامج. وأردف قائلاً إن زامبيا واصلت إعادة النظر في سياستها العامة وإطارها التشريعي لضمان الامتثال للمعايير الدولية، وأنها في المراحل الأخيرة من صياغة قانون للمساواة والتكافؤ بين الجنسين. ويجري أيضا تحديث قوانين العمل من أجل حماية المرأة من الاستغلال والعنف في مكان العمل. وذكر أن حكومته نقحت السياسة الجنسانية الوطنية والسياسة الوطنية الخاصة بالطفل من أجل التصدي للمجالات الجديدة التي تثير شواغل مثل الزواج المبكر والزواج القسري وتعزيز رفاه الأطفال وتمتعهم بحقوقهم.

٦٦ - وقال إن زامبيا قد وضعت آلية متعددة القطاعات من أجل كفالة تنفيذ قانون مكافحة العنف الجنساني. وتتم أيضاً تجربة نظام لمحاكم الإجراءات الموجزة يُجري محاكمات قصيرة المدة وعادلة لحالات العنف الجنساني. وأشار إلى أن مسألة العنف ضد المرأة لها أيضا آثار واسعة النطاق في قطاع الرعاية الصحية، من حيث الهياكل الأساسية المادية وتدريب الموظفين والسياسات وتدفق المرضى وشبكات الإحالة ونظم جمع البيانات. وأضاف أنه ينبغي مراعاة الدور الهام الذي تؤديه نظم الرعاية الصحية الوطنية في الوقاية والحماية والمقاضاة والمساءلة في سياق العنف الجنساني، عند وضع القوانين والسياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

٦٧ - وتابع قائلاً إن تعيين أول امرأة في بلده مؤخراً في منصب نائب الرئيس يعكس التزام حكومته بكفالة المساواة في التمثيل الجنساني على جميع مستويات صنع القرار. وأضاف أن رئيس القضاة و ٦٠ في المائة من قضاة المحكمة العليا أيضا من النساء. ويجرى بذل جهود مماثلة لتعيين النساء في مناصب سياسية أعلى وأكثر استراتيجية في نواحي حكومية أخرى. وقال إن بلده يعمل أيضا على تمكين النساء والفتيات من خلال التصدي لاحتياجاتهن العملية، مثلا من خلال توفير الخدمات المصرفية في المناطق الريفية، حيث لا تزال معدلات الفقر مرتفعة.

٦٨ - السيدة رودريغيس دي فيبريس - كورديرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن الثورة البوليفارية نسوية بطبيعتها، لأن هدفها التغلب على سيطرة الرجال التي امتدت عبر التاريخ. وأضافت قائلة إن بلدها اتخذ خطوات لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك إنشاء وزارة السلطة الشعبية للمرأة والمساواة بين الجنسين وإنشاء ولاية قضائية للبت في قضايا العنف الجنساني ومحاكمة مرتكبيه. ويوفر الإطار القانوني الشامل المتعلق بالمساواة بين الجنسين الحماية للنساء من الشعوب الأصلية والمنحدرات من أصل أفريقي وللنساء ذوات الإعاقة، ويجرم قتل الإناث وغيره من الأشكال القاسية للعنف الجنساني. وعلاوة على ذلك، وُضع برنامج ثالث للمساواة والتكافؤ بين الجنسين للفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٩ يهدف إلى إدماج منظور جنساني شامل، والقضاء على تأنيث الفقر وعدم المساواة، ومكافحة التمييز الجنساني.

٦٩ - ومضت قائلة إن النساء يشغلن مناصب رفيعة المستوى في مختلف فروع الحكومة وهن ممثلات على نطاق واسع في المناصب القيادية ضمن المجالس البلدية. وأضافت أن المجلس الانتخابي الوطني اتخذ قرارا لضمان المساواة بين الجنسين في الجمعية الوطنية. وقد ارتفع معدل عمالة المرأة من ٨٤ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٩١,٥ في المائة في عام ٢٠١٥. وأحرزت مكاسب في ميدان التعليم أيضاً، حيث التحق ٩٣ في المائة من الفتيات بالمدارس الابتدائية و ٧٩ في المائة بالمدارس الثانوية خلال العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣. وقالت إنه بالرغم من ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به في إطار الكفاح من أجل تحقيق

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومن ثم الحاجة إلى الالتزام الكامل بإدماج المرأة في جميع مجالات الحياة والقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة.

٧٠ - السيد تافروف (بلغاريا): قال إن المرأة البلغارية تؤدي دوراً فعالاً في المجتمع وتشارك على قدم المساواة مع الرجل في عمليات صنع القرار في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأوضح أن ثلثي القضاة في المحاكم الوطنية من النساء، كما يمثلن ٦٥ في المائة من موظفي الخدمة المدنية و ٤٣ في المائة من أعضاء مجالس الأعمال التجارية الحكومية وما يزيد على ٣٠ في المائة من أعضاء المجالس البلدية. وعلاوة على ذلك، تشغل النساء عددا من المناصب الهامة، بما في ذلك منصبا نائب رئيس الجمهورية والمفوض الأوروبي.

٧١ - وذكر أن دستور بلغاريا يكرس المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون والمساواة في الاضطلاع بالولايات الانتخابية والمناصب الانتخابية والمسؤوليات المهنية والاجتماعية. وقال إن النساء والرجال يتمتعون بالمساواة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أدمجت المعايير الأوروبية والصكوك الدولية المتعلقة باستقلال المرأة في التشريعات المحلية وفي جميع السياسات ذات الصلة.

٧٢ - وأشار إلى إنشاء مجلس وطني للمساواة بين الجنسين في عام ٢٠٠٤، وصوغ مؤشرات من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة والفتاة وتوعية الجمهور بالتمييز والقوالب النمطية الجنسانية في إطار استراتيجية وطنية للنهوض بالمساواة بين الجنسين. وأضاف قائلاً إن الاستراتيجية تؤكد على أن المساواة في الحقوق والاستقلال الذاتي للمرأة أمور أساسية لتوطيد الديمقراطية، كما تشجع الرجال على المشاركة الكاملة في الإجراءات التي تعزز المساواة.

٧٣ - وتابع قائلاً إن بلغاريا من جانبها ستضاعف جهودها لمكافحة التمييز الجنساني والقضاء على الفجوة في الأجور بين الرجل والمرأة؛ وتحقيقا لهذه الغاية، فإنها تعمل على سن قانون خاص متعلق بالمساواة بين الجنسين. وأشار إلى أنه يجب أيضا التأكيد على أهمية مكافحة القوالب النمطية الجنسانية. واختتم قائلاً إن حكومته ستواصل العمل على إرساء ثقافة المساواة والإدماج، وشدد على الحاجة الماسة إلى تنفيذ الاتفاقات الدولية ذات الصلة في هذا الصدد.

٧٤ - السيدة بياجي (رواندا): قالت إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة شرطان أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وعالم يسوده السلام والرخاء. وقالت إنه لا يمكن أن يحدث أي تحول إذا أُهمل أكثر من نصف سكان العالم. وأشارت إلى أن الشعارات وحدها لا تكفي؛ فثمة حاجة لإرادة وقيادة سياسية على جميع المستويات. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي للجهات المانحة والقطاع الخاص دعم الالتزام العالمي بالمساواة بين الجنسين. وتابعت قائلة إنه يجب ضمان المساواة بين الرجل والمرأة في الاستفادة من الموارد الاقتصادية، وتعزيز فرص الارتقاء إلى مراكز صنع القرار، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر ضعفا، وتوفير تسهيلات متكافئة للفئات المهمشة.

٧٥ - وقالت إن رواندا قد حققت التكافؤ في التسجيل الأكاديمي، حيث يلتحق أكثر من ٩٥ في المائة من الفتيات بالمدارس. وقد اتُخذت تدابير لكفالة حصول المرأة على الخدمات الصحية. وقد انخفضت معدلات انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل بشكل كبير، ويُتاح العلاج للجميع بشكل متزايد، بأسعار أيسر ونوعية أفضل. وقد مُنحت المرأة أيضا حق ملكية الأراضي والحق في حيازة الأصول بشكل منفصل عن زوجها.

٧٦ - وأردفت قائلة إنه قد ضُمن التوزيع المنصف للسلطة بشكل أكبر، كما تم توسيع نطاق الفرص المتاحة للنساء والفتيات، بما يكفل أن يكرس الدستور تلك المكاسب. ونتيجة لذلك حدثت زيادة كبيرة في عدد النساء اللاتي يملكن سلطة صنع القرار، حيث تبلغ نسبة النساء ٦٤ في المائة في البرلمان و ٥٠ في المائة في الجهاز القضائي. وأكدت أن حكومتها ستواصل السعي لتحسين حياة النساء والفتيات، إدراكا منها بأن الأطر القانونية والسياسية وحدها لا تكفي.

٧٧ - السيد حراري (ليبيا): قال إن التشريعات الليبية تحترم الحقوق الأساسية للمرأة، التي تُعتبر نِدًّا للرجل، وتشجع النهوض بالمرأة وتمكينها، تمشيا مع التزامات بلده بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأضاف أن المرأة الليبية تتمتع بالحق في الضمان الاجتماعي، والتعليم والخدمات الصحية، والمعاشات التقاعدية، ولها الحق في الملكية والمشاركة في النشاط الاقتصادي والسياسي، بما في ذلك إنشاء مؤسسات المجتمع المدني.

٧٨ - وقال إن المرأة اضطلعت بدور هام في عملية صنع القرار في البلد خلال الفترة الانتقالية. وأضاف أن النساء الليبيات يشغلن ١٦ في المائة من المقاعد في مجلس النواب ولهن دور رئيسي في حملات الانتخابات التشريعية. وتشمل جمعية صياغة الدستور ست نساء لكفالة أن يوفر الدستور الجديد للبلد التوازن بين الجنسين في المناصب القيادية. وأشار إلى أن زيادة مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني الليبية والعمل الطوعي ظاهرة جديدة في المجتمع الليبي منذ بداية التجربة الديمقراطية في البلد.

٧٩ - وقال إن حكومة بلده تعمل على زيادة وعي المرأة بحقوقها وعلى زيادة مشاركتها في صنع القرار، مع التركيز على المشاركة في الحوار الوطني، وتقديم الدعم للمرأة في جمعية صياغة الدستور وجمع البيانات بشأن دور المرأة في بناء السلام والمصالحة. وذكر أن استمرار التفاوت في الأجور والعنف الجنساني يُضران بالنساء من جميع الخلفيات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

٨٠ - وفي الختام، أعرب عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية للمرأة الفلسطينية التي تعيش تحت الاحتلال، والتي تسحق حقوقها بسبب الممارسات العنصرية للسلطات الإسرائيلية التي تنتهك الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وقال إن المجتمع الدولي يجب أن يتحمل مسؤولياته في هذا الصدد ويفي بالتزاماته بحماية حقوق الإنسان الواجبة للمرأة الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن حقوق جميع الفلسطينيين.

٨١ - السيدة الشُّبَيلي (المملكة العربية السعودية): قالت إنه للمرة الأولى في تاريخ المملكة العربية السعودية، ستترشح النساء في الانتخابات البلدية المقرر عقدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقالت إن حكومتها تعلق أهمية كبيرة على المساواة بين الجنسين، ولا سيما في مجالات النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وأشارت إلى أن تكافؤ الفرص في التعليم والتدريب تتسم بأهمية حاسمة لتمكين المرأة من المشاركة الكاملة في التنمية.

٨٢ - وتابعت قائلة إن مراعاة النهوض بالمرأة قد عممت بالكامل في برامج التنمية في بلدها، بهدف منح المرأة حقوقا متساوية مع السماح لها بالإبقاء على هويتها العربية والإسلامية. وقالت إن النساء السعوديات يشاركن بنشاط في مختلف مجالات الحياة العامة، كعضوات في مجلس الشورى ومرشحات في الانتخابات البلدية. ويتم أيضا تعيينهن في المناصب الدبلوماسية في الخارج، كما يمثلن المملكة العربية السعودية في المؤتمرات الدولية.

٨٣ - وذكرت أن وزارة العمل قد اتخذت خطوات للتعجيل بتعيين المرأة في القطاع الخاص. وقالت إن تقريراً أصدره البنك الدولي مؤخراً قد نوه إلى جهود الحكومة في هذا الصدد. وأضافت قائلة إن زيادة الوعي بحقوق المرأة وتغيير الآراء التقليدية بشأن دور المرأة في المجتمع يشكلان أولوية بالنسبة للمملكة العربية السعودية، التي تسعى إلى القضاء على العقبات التي تعترض مشاركة المرأة في المجتمع والثقافة والتنمية الاقتصادية. ويتعاون العديد من الهيئات الحكومية أيضا مع منظمات المجتمع المدني لزيادة وعي المرأة بحقوقها المتعلقة بالخدمات الصحية الوظيفية، والإجازة الدراسية المدفوعة الأجر، وخدمات الحماية الاجتماعية وإجراءات الأحوال الشخصية المتعلقة بتسجيل الزواج والطلاق والمواليد، فضلاً عن الاستشارات القانونية.

٨٤ - السيدة إيسوفو (النيجر): قالت إن النيجر قد أنشأت وكالة وطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص ولجنة وطنية لتنسيق الأنشطة في هذا المجال. وأضافت أن المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون مكرسة في دستور بلدها، الذي يتضمن أحكاماً تلزم الدولة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات. وتشمل التدابير المتخذة للقضاء على العنف الجنساني إصدار قانون بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وإنشاء دائرة مركزية لحماية النساء والأطفال، وإنشاء مراكز للنساء من ضحايا العنف المترلي وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وذكرت أن دراسات قد أجريت بهدف تحديد أسباب وعواقب العنف ضد المرأة، وتم توفير الخدمات القانونية للضحايا. وعلاوة على ذلك، يتم تثقيف المعلمين والطلبة فيما يتعلق بالعنف الجنساني، إضافة إلى تدريب ميسرين لقيادة حملات التوعية.

٨٥ - وقالت إن سياسة حكومتها بشأن تعزيز الاستقلال الذاتي للمرأة ودورها في القضاء على الفقر، قد عززت الأنشطة المدرة للدخل وحسنت فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية، لا سيما للمرأة الريفية. وأشارت إلى وضع برنامج لتعزيز استقلال المرأة يسمح للمرأة الريفية بتنمية مهاراتها، ويهدف إلى تخفيف عبء العمل المترلي للمرأة، ويدعم الإنتاج الزراعي من خلال منح المرأة قطعاً من الأراضي وتوفير الائتمانات البالغة الصغر. ويهدف مرسوم اعتُمد مؤخراً فيما يتعلق بالسياسة الجنسانية الوطنية إلى ملاءمة البرامج والمشاريع الوطنية مع التزامات النيجر الإقليمية والدولية.

٨٦ - السيدة دير (المراقبة عن لجنة الصليب الأحمر الدولية): قالت إنه في حين تحتل النساء والفتيات مكان الصدارة في جدول الأعمال الدولي، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي فعله لضمان حماية النساء والفتيات وتلبية احتياجاتهن في حالات النزاعات المسلح. فهن لا يزلن عرضة للتشريد القسري وأعمال العنف العشوائية والمتعمدة وغير ذلك من أوجه المعاناة. وتسعى لجنة الصليب الأحمر لكفالة حماية النساء والفتيات بموجب القانون الإنساني الدولي، باستخدام نهج يركز على الضحايا، مما يكفل حصول الجميع بالتساوي على المعونة الإنسانية الملائمة لاحتياجاتهم والآمنة والقائمة على المشاركة. ونظرا لتعرض النساء والفتيات بشكل غير متناسب للعنف الجنسي أثناء النزاع المسلح، ينبغي للدول أن تكفل السرية والأمان في حصول الضحايا على الرعاية الطبية. وأضافت أنه يجب التحقيق في العنف الجنسي ومحاكمة مرتكبيه على النحو الواجب مع المحافظة على السرية.

٨٧ - وأردفت قائلة إن التدخلات الإنسانية يجب أن تأخذ الأدوار المجتمعية الحيوية التي تؤديها النساء والفتيات في الاعتبار - نظراً لأن النزاعات تتركهن في كثير من الأحيان أرامل أو يتامى ويواجهن تقييد حرية الحركة وحظر حيازة

الملكية – فيجب إشراكهن على جميع المستويات وصياغة دعم مخصص للتصدي لمختلف احتياجاتهن الفردية. وأشارت إلى أن توفير استجابات ملائمة ومتبصرة يتطلب تحليلا منهجيا لمختلف أوجه الضعف المتعلقة بنوع الجنس والسن والإعاقة. واختتمت قائلة إن مبدأ ''عدم الإضرار'' ينبغي أن يظل في صميم أية استجابة تتم، لكفالة عدم تسبب الدعم المقدم في إثارة مزيد من العنف أو في تفاقم التمييز القائم.

٨٨ – ولأن الدول تتحمل المسؤولية الأساسية عن احترام وكفالة احترام القانون الإنساني الدولي، قالت إن تشريعاتها الوطنية ينبغي أن تتضمن حماية واحتراماً للمرأة وحظرا مطلقا لجميع أشكال العنف الجنسي. ونظرا لاقتراب عقد المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، أشارت إلى استعداد لجنة الصليب الأحمر الدولية لمواصلة دعم الدول في الوفاء بالتزاماتها القائمة بحماية المرأة ومنع العنف ضدها وكفالة احترام القانون الإنساني الدولي وغير ذلك من القواعد الواجبة التطبيق.

٨٩ – السيد باكلي (المراقب عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة): قال إن منظمة فرسان مالطة تشغِّل برامج للصحة والتعليم والزراعة وبرامج اجتماعية للنساء اللاتي يتعرضن للاغتصاب كأسلوب من أساليب الحرب في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام ١٩٩٦، حيث وفرت لنحو ٥٠ ٠٠٠ من الضحايا الملاذ الآمن وخدمات المشورة والتدريب على المهارات. وذكر أن المنظمة تعمل في أكثر من ٣٠ بلدا في أفريقيا. وقد عملت وكالة مالطة الدولية، وهي وكالة الإغاثة التابعة لمنظمة فرسان مالطة، على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في نيروبي على مدى عقد من الزمن، وأنشأت عيادات ومستشفيات للنساء الحوامل والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة، وعملت على منع انتقاله من الأم إلى الطفل.

٩٠ – وقال إن الوكالة تنفذ أيضا برنامجاً لتمكين الشابات الأفريقيات المحرومات من كسب الرزق من خلال إنتاج المصنوعات الحرفية وبيعها، كما ساعدت على بناء مدرسة ثانوية للفتيات في جنوب السودان. وفي الختام، قال إن منظمة فرسان مالطة ترحب بالاعتراف الوارد في الهدف رقم ٥ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لمكافحة الإيدز وتعزيز صحة الأمهات وتمكين المرأة.

٩١ – السيد النور (المنظمة الدولية للهجرة): قال إن المهاجرات يشكلن ٤٩ في المائة من مجموع عدد المهاجرين الدوليين في جميع أنحاء العالم، و ٤٣ في المائة من مجموع المهاجرين في البلدان النامية. وبغض النظر عن موقعهن، فإن عدداً متزايداً منهن يسافرن من تلقاء أنفسهن بحثا عن الفرص، والتمكين لأنفسهن بتلك الوسيلة. وأضاف أنه على النقيض من ذلك، كثيراً ما تجد النساء المهاجرات دون إطار تنظيمي أو قانوني أنفسهن موضع استغلال، حيث تزداد أوضاعهن هشاشة لكونهن مهاجرات ونساء في الوقت ذاته. وأشار إلى ظهور ''مناطق جذب'' للمهاجرين في جميع أنحاء العالم، وإلى أن تلك المناطق كثيرا ما تقع فيها المهاجرات ضحية لعديمي الرحمة من المهربين والمجنِّدين والمتاجرين بالبشر.

٩٢ – وأردف قائلاً إن المجتمع الدولي شهد ارتفاعاً في معدلات العنف الجنساني والأعمال الوحشية المرتكبة ضد النساء في وضع الهجرة القسرية، إضافة إلى عدد غير مسبوق – بلغ حوالي ٦٠ مليونا – من المشردين في جميع أنحاء العالم، وهو ارتفاع تتحمل المهاجرات عواقبه في كثير من الأحيان. وأعرب عن ترحيبه في ذلك الصدد بتقرير الأمين العام عن العنف ضد العاملات المهاجرات (A/70/205)، وعن رغبته في توجيه نداءين للعمل: أولا ينبغي أن ينضم

عدد أكبر من البلدان إلى الصكوك الدولية ذات الصلة وتصدق عليها، ولا سيما الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ ثانيا، ينبغي إيلاء الاهتمام للنظام الدولي لتراهة التوظيف الذي وضعته منظمة الهجرة الدولية، والذي يهدف إلى إدخال ممارسات عادلة في توفير العمل والتوظيف، وسد الثغرات فيما يتعلق بتوظيف العمال المهاجرين في جميع أنحاء العالم، مع توفير إطار لمشاطرة الدروس المستفادة وتعزيز أفضل الممارسات.

٩٣ - السيد ماديوالي (المراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): أكد أهمية الاعتراف بالعمل المتبقي الذي يتعين القيام به فيما يتعلق بالقضايا التي تواجهها النساء والفتيات. وقال إن الاتحاد يرحب باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والاستراتيجية العالمية المستكملة لصحة المرأة والطفل والمراهق. وأردف قائلاً إن استراتيجية ''عدم إغفال أحد'' تمثل مبدأ أساسياً نظرا لكون عدد كبير جدا من النساء والأطفال والمراهقين يواجهون شحاً في الخدمات الصحية أو لا يحصلون على تلك الخدمات. وأعرب عن استياءه من معدل الوفيات السنوي المرتفع والذي يبلغ سنويا ٠٠٠ ٢٨٩ حالة وفاة نفاسية، و ٢,٦ مليون من حالات المواليد الأموات، و ٥,٩ مليون حالة وفاة لأطفال دون سن الخامسة، و ١,٣ مليون حالة وفاة للمراهقين، يمكن الوقاية من معظمها.

٩٤ - وأشار إلى أن أكثر من ٥٠ في المائة من وفيات الأمهات والأطفال تحدث في البلدان المتضررة من النزاعات والكوارث والهشاشة، والتي تعاني نظمها الصحية من الإجهاد. وتابع قائلاً إنه ينبغي لجميع أصحاب المصلحة ضمان إتاحة الإمدادات والسلع الأساسية فورا للنساء والأطفال في حالات الطوارئ. وذكر أن الاتحاد يستطيع، من خلال الجمعيات الوطنية الـ ١٨٩ التابعة له وطاقمه القوي المؤلف من ١٧ مليون متطوع في أنحاء العالم، أن يعزز الخدمات الصحية من خلال المستشفيات الميدانية، والخدمات الصحية والرعاية الطبية المتنقلة، وسرعة توزيع السلع والخدمات المنقذة للحياة.

٩٥ - وأشار إلى أن مكافحة العنف الجنساني، وخاصة أثناء حالات الطوارئ، تتلقى تمويلا واهتماما محدودين في الميدان. ولعلاج هذه الحالة، ينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تعزز الجهود الرامية إلى كفالة حماية أضعف الفئات وأكثرها تعرضا للتهميش، ولا سيما من خلال أنشطة الوقاية من العنف والاستجابة له. وذكر أن الجمعيات الوطنية التابعة للاتحاد، من قبيل الهلال الأحمر العربي السوري، اتخذت إجراءات عملية على الصعيد المحلي. وحث جميع أصحاب المصلحة على الاضطلاع بقدر أكبر من العمل المشترك. وأضاف قائلاً إن الاتحاد سيركز الاهتمام على مسألة العنف الجنساني في حالات الطوارئ في المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين الذي سيعقده في كانون الأول/ديسمبر. وتابع قائلاً إنه يجري بذل جهود لصياغة أول قرار للمنظمة بشأن هذا الموضوع، وهو قرار من شأنه أن يدفع قُدما الجهود المبذولة للتأهب والاستجابة، من بين أمور أخرى.

٩٦ - السيدة موكافي (منظمة الأغذية والزراعة): تكلمت أيضا باسم برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية قائلة إن تمكين جميع النساء اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً أمر لا يمكن المبالغة في أهميته، لا سيما في المناطق الريفية. وأشارت إلى أن النساء يمثلن ٤٣ في المائة من القوى العاملة الزراعية في جميع أنحاء العالم، وما يصل إلى ٧٠ في المائة في بعض البلدان. وعلى الرغم من عملهن لساعات أطول، وزيادة الواجبات المتوقعة منهن في مجال تقديم الرعاية، وزيادة أعبائهن المالية، فإن حصولهن على الموارد

الزراعية والائتمان والرعاية الصحية والتعليم والغذاء والتغذية والحيز السياسي محدود بشكل غير متناسب. وذكرت أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ توفر الوسائل الكفيلة بمعالجة هذا التفاوت؛ وسيكون للتمكين السياسي والاقتصادي للمرأة الريفية دور حيوي في نجاح الخطة.

٩٧ - ومضت قائلة إنه اعتُرف، بمناسبة اليوم الدولي للطفلة، بشباب المناطق الريفية، ولا سيما منهم الفتيات، بوصفهم عنصرا هاما في تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر في السنوات المقبلة. وقالت إن وكالات الأمم المتحدة المعنية تدرك أهمية تمكين المرأة الريفية، كما يدل على ذلك البرنامج المشترك المعني بتسريع وتيرة التقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في سياق التنمية المستدامة. وقد قدمت منظمة الأغذية والزراعة المساعدة في وضع السياسات المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي عن طريق تعزيز إتاحة الأراضي للمرأة وتأمين ملكيتها لها.

٩٨ - واستطردت قائلة إن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية استثمر في التحول الشامل والمستدام للمناطق الريفية من أجل تغيير الممارسات المتبعة في الإنتاج الزراعي والفلاحة، ودعم إمكانية الوصول إلى الأسواق وتحسين فرص العمل خارج المزارع. وذكرت أن برنامج الأغذية العالمي يدعم المزارعين من خلال برامجه لتوفير الغذاء مقابل الأصول، ومبادرات نقل الإنتاج من المزرعة إلى السوق، ومبادرات المشتريات المحلية أو الشراء دعماً للتقدم. وأخيراً تُتيح هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة خبراتها الخاصة. وقالت إن البرنامج المشترك قد حقق الكثير، ولكن يمكنه تحقيق المزيد إذا توافر له المزيد من التمويل. ووجهت الدعوة للجميع للانضمام إلى المنظمات المذكورة أعلاه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للمرأة الريفية، والذكرى السنوية ليوم الأغذية العالمي الذي تحتفل به منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر.

٩٩ - وأخيرا، شددت على أن المرأة الريفية متخلفة في كل المؤشرات الإنمائية. ولذلك ينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة أن تشهد حياتها وسبل كسبها للعيش تحسناً كبيراً بحلول عام ٢٠٣٠، وأن تكون على أهبة الاستعداد لتحقيق إمكاناتها.

١٠٠ - السيد كاسيدي (منظمة العمل الدولية): قال إن المجتمع الدولي بدأ أخيرا التعجيل بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الوظائف المؤسسية في منظومة الأمم المتحدة، مما يوضح للكثيرين أن المرأة تمثل أحد عوامل تحقيق السلام والتقدم على طريق التنمية. وأشار إلى أن منظمة العمل الدولية ملتزمة بتمكين المرأة اقتصاديا، بصفة أساسية عن طريق زيادة مشاركتها في القوى العاملة وإيجاد فرص لها للعمل اللائق. وأوضح أن تقديرات منظمة العمل الدولية مؤخرا تبين أن المعدلات المنخفضة لمشاركة المرأة في القوى العاملة - التي تبلغ ٥٠ في المائة للمرأة مقابل ٧٧ في المائة للرجل - تمثل خسارة فادحة في الفرص فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة.

١٠١ - وقال إن معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة، إذا ارتفعت إلى مستوى مشاركة نظرائهن من الرجال، ستسمح برفع الناتج المحلي الإجمالي بنسب تتراوح بين ٥ في المائة، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، و ٣٤ في المائة، كما هو الحال في مصر. وأضاف قائلاً إن أفضل وسيلة للتمكين الاقتصادي للمرأة هي تهيئة فرص للعمل اللائق. وذكر أن منظمة العمل الدولية لطالما أيدت الجهود المبذولة لتمكين المرأة من خلال برامج تنمية القدرة على تنظيم المشاريع، وتيسير إنشاء أعمال تجارية ناجحة. ومع

ذلك فإن زيادة مشاركة المرأة، بالرغم من أهميتها، لا تكفي لتحقيق الأهداف المتمثلة في التمكين الاقتصادي والمساواة بين الجنسين. وعوضاً عن ذلك، قال إنه ينبغي دعم مشاركة المرأة في قوى العمل من خلال سياسات تعكس الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية في هذا الصدد.

١٠٢ - وعلى الصعيد العالمي، أشار إلى أن النساء يكسبن ما يقرب من ٧٧ في المائة مما يكسبه الرجل، ويتحملن أعباء الأعمال المترلية والمسؤوليات الأسرية بمفردهن في معظم الأحيان. وتوفر ٥١ في المائة فقط من البلدان على مستوى العالم إجازة أمومة مدتها ١٤ أسبوعا على الأقل، مما يترك ملايين النساء دون مستويات كافية من حماية الأمومة. وذكر أن العنف في مكان العمل يضر بقدرة المرأة على الاستفادة من فرص العمالة والبقاء في العمل، مما يؤثر سلبا على الإنتاجية ويؤدي إلى زيادة في التغيب عن العمل. وعلاوة على ذلك، قال إن المرأة لا تتقلد مناصب صنع القرار في العمل في كثير من الأحيان، وفي حين أن النساء يقمن بإدارة أكثر من ٣٠ في المائة من جميع المؤسسات التجارية، إلا أن معظم المؤسسات التي يُدرنها هي من المشاريع البالغة الصغر والصغيرة. وتبلغ نسبة النساء اللاتي يتبوأن مقاعد في مجالس إدارة الشركات الكبرى ١٩ في المائة فقط، بينما تقل نسبة النساء اللاتي يشغلن منصب الرئيس التنفيذي في كبرى شركات العالم عن ٥ في المائة.

١٠٣ - وأوضح أنه من أجل إبراز المساواة بين الجنسين في عالم العمل، أطلقت منظمة العمل الدولية مبادرة المرأة في العمل. وستواصل دعم حماية الأمومة والسياسات المتعلقة بالعمل والأسرة، نظراً لأن أكثر من ٨٠٠ مليون من النساء العاملات لا يزلن يفتقرن لما يكفي من حماية الأمومة. وأردف قائلاً إنه ينبغي أن يتعاون المجتمع الدولي من أجل صوغ سياسات لحماية الأمومة وسياسات متعلقة بالعمل والأسرة تكون أكثر شمولا ودعماً للمساواة بين الجنسين. وأشار إلى أن منظمة العمل الدولية ستواصل أيضا معالجة مسألة العاملين في الرعاية من أجل كفالة الاعتراف بعملهم، سواء كان مأجورا أو غير مأجور، من خلال سياسات تتناول احتياجات الرعاية لدى الأمهات والآباء والأطفال والمسنين.

١٠٤ - وشجع المجتمع الدولي على عقد شراكة مع منظمة العمل الدولية لدعم دخول المرأة في القوى العاملة وإيلاء المزيد من الاهتمام للسياسات الفعالة في سوق العمل. وقال إنه ينبغي للشركاء أن يُرسوا ثقافة توفر دعما أكبر في مكان العمل وتكسر طوق التمييز المهني وتوفر العمل الكريم للجميع. وينبغي أن يواصلوا أيضا سد الفجوة بين الجنسين، التي تبدأ في مرحلة الطفولة وتزداد خلال مراحل الحياة. وليس من المهم كفالة أن يحصل الجميع على نوعية عالية من خدمات التعليم والتدريب وتنمية المهارات فحسب، بل من المهم للغاية صياغة استراتيجيات فعالة لتشغيل الشباب وتشجيع العمل اللائق للمرأة.

البيانات التي أُدلي بها ممارسة لحق الرد

١٠٥ - السيد سايتو (اليابان): تكلم ردا على الملاحظات التي أبداها ممثل جمهورية كوريا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر وممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الجلسة الحالية، قائلاً إن حكومته تعلق أهمية كبيرة على احترام حقوق المرأة. وذكر أن رئيس الوزراء شيترو آبي قد طلب ألا تغيب محنة ''نساء المتعة'' عن الذاكرة. وأعرب أيضا عن رغبته في أن تظل اليابان وفية لهؤلاء النساء للأبد، وأن تقود الجهود العالمية الرامية إلى كفالة جعل القرن الحادي والعشرين عصر احترام حقوق المرأة.

١٠٦ - وأشار إلى أن جميع المسائل المتعلقة بالملكية والمطالبات بين اليابان وجمهورية كوريا فيما يتعلق بالحرب

العالمية الثانية، بما في ذلك مسألة ''نساء المتعة''، قد تمت بالفعل تسويتها في إطار معاهدة السلام مع اليابان والاتفاقات الثنائية ذات الصلة. وذكر أنه بالرغم من ذلك بذلت اليابان جهودا كبيرة فيما يتعلق بقضية ''نساء المتعة''، بما في ذلك عرضها تقديم تعويضات ملموسة إلى ''نساء المتعة'' السابقات من خلال صندوق المرأة الآسيوية.

١٠٧ - وفيما يتعلق بمسائل الممتلكات والمطالبات بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أشار إلى أنه، بتوقيع إعلان بيونغ يانغ بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وافق قادة البلدين على أنه عند تطبيع علاقاتهما الثنائية، سيتنازل كل طرف عن جميع مطالباته، فضلا عن مطالبات جميع مواطنيه التي نشأت عن ظروف قبل ١٥ آب/أغسطس ١٩٤٥. وقرروا أيضا أن قضايا الملكية والمطالبات ستناقش بشكل ملموس خلال محادثات التطبيع.

١٠٨ - واسترسل قائلاً إن التأكيدات الواردة في تقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه تستند إلى أسس خاطئة وتتجاهل تماما الموقف الأساسي لحكومة اليابان والجهود التي تبذلها حتى الآن. وقال إن حكومة بلده لا تقبل النقد أو التوصيات الواردة في التقرير، وأعرب عن أسفه العميق لأن معلومات غير دقيقة تستخدم أساسا للتقارير الرسمية والتوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة.

١٠٩ - السيدة فودينيكوفا (الاتحاد الروسي) ردت على البيانات التي أدلى بها ممثلا جورجيا وأوكرانيا، قائلة إن كلا من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا دولة مستقلة، وإن الاتحاد الروسي لم يمارس أبداً سيطرة فعلية على أراضيهما. وأكدت أن الهيئات الحكومية للجمهوريتين تقوم بشكل مستقل بممارسة سلطة الدولة الكاملة على أراضيها وتعالج القضايا، بما في ذلك تمكين المرأة. وأشارت إلى أن الهيئات الحكومية حققت نجاحاً في الواقع في هذا الصدد، ولا سيما بالنظر إلى المحن التي حلت بالشعبين. وقالت إن الوفد الجورجي يضخم مرة أخرى مسألة إنسانية، في حين يتغاضى بالطبع عن المعاناة التي حلت بالآلاف من الجورجيين وسكان أبخازيا وأوسيتيا والمواطنين من جنسيات أخرى من جراء النزاع المسلح الذي شنته تبليسي في عام ٢٠٠٨.

١١٠ - وأضافت أن أوكرانيا استخدمت نفس الحيلة، وسعت مرة أخرى إلى إيجاد عدو خارجي للإلقاء باللوم عليه بسبب محنة شعبها. وقالت إن حصار كييف المستمر لجنوب شرق أوكرانيا اضطر المدنيين، ومعظمهم من النساء والأطفال، إلى الفرار. وذكرت أنه وفقا للبيانات الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يستضيف الاتحاد الروسي حاليا زهاء ٠٠٠ ٧٥٠ لاجئ، وُفرت لهم جملة تسهيلات منها المساعدة الطبية والنفسية والوظائف ومدفوعات الرعاية الاجتماعية ووُفرت أماكن في دور الحضانة والمدارس لأطفالهم.

١١١ - وأشارت إلى أن تقريرا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا رصد ١٤ حالة من حالات الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي في منطقة خاركوف في عام ٢٠١٥ وحده. وكان غالبية هؤلاء الضحايا من المشردين قسرا من منطقتي دونتسك ولوهانسك في أوكرانيا. وذكرت أن بعثة الرصد التابعة لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان قد استعرضت شكاوى كثيرة متعلقة بفصل العديد من الأمهات الشابات والحوامل من العمل، وهي إجراءات اتخذت وفقا لأحكام القانون الأوكراني. وقالت أن تلك مجرد أمثلة قليلة على الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي ترتكب ضد النساء في أوكرانيا.

١١٢ - وأردفت قائلة إن حكومتها قد أكدت مرارا وتكرارا أن ناديا سافتشينكو اتُّهمت بالمساعدة على ارتكاب

جريمة قتل صحفيين روسيين، وهي جريمة جنائية خطيرة. وقالت إن القضية لا تزال جارية، وقد تم في هذا الصدد تطبيق قواعد التشريعات الروسية التي تنظم ظروف احتجاز المشتبه في ارتكابهم جرائم جنائية وشروط احتجازهم رهن الحبس. وأشارت إلى أن تلك الظروف مطابقة للمعايير الدولية.

١١٣ - السيد هان تشونغي (جمهورية كوريا): رد على الملاحظات التي أدلى بها ممثل اليابان، فأكد مجددا أن قضية ''نساء المتعة'' لم تحل بعد. وقال إنه لتحقيق ذلك، ينبغي للحكومة اليابانية أولاً أن تقر تماما بأن الضحايا قد أجبرن على الرق الجنسي، وهي جريمة ضد الإنسانية. وقد تم إبراز ذلك المبدأ في العديد من تقارير الأمم المتحدة، بما في ذلك تقارير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة والمقرر الخاص المعني بحالة الاغتصاب المنهجي والعبودية الجنسية والممارسات الشبيهة بالرق خلال فترات النزاعات المسلحة بما فيها النزاعات الداخلية. وأضاف قائلاً إن تلك التقارير قد أكدت أيضاً أن معاهدة السلام مع اليابان وغيرها من المعاهدات الثنائية المبرمة بعد ذلك لم تتطرق للعبودية الجنسية بصورتها التي مارسها الجيش الياباني. وعلاوة على ذلك، فقد أوصى المقرران بأن تقبل اليابان المسؤولية القانونية وتدفع تعويضات للضحايا.

١١٤ - وذكر أن لجنة مناهضة التعذيب، ولجنة حقوق الإنسان واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أكدت أيضا على أن قضية ''نساء المتعة'' لا تزال دون حل. وقال إن القضية لم تُعالج خلال المفاوضات بشأن اتفاق عام ١٩٦٥ المعني بتسوية المشاكل المتصلة بالممتلكات والمطالبات وبالتعاون الاقتصادي بين اليابان وجمهورية كوريا. ونظرا لأن المسألة لم تُؤكد رسميا حتى التسعينات من القرن الماضي عندما بدأت الضحايا في الإدلاء بشهاداتهن، فإنها لم تُدرج في اتفاق عام ١٩٦٥. وقال إن صندوق المرأة الآسيوية مُول من خلال جمع التبرعات بشكل خاص وليس من ميزانية الحكومة اليابانية. وقد أوضحت الضحايا الكوريات منذ البداية أنهن لا يستطعن قبول ما يسمى بـ ''أموال الترضية'' دون اتخاذ التدابير المصاحبة لرد شرفهن وكرامتهن، بما في ذلك الاعتذار الرسمي.

١١٥ - السيد ري سونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن حكومة اليابان دأبت على إنكار تاريخها الجنائي. وقد أهان رئيس الوزراء الياباني ''نساء المتعة'' السابقات بالإشارة إليهن بوصفهن ضحايا للاتجار بالبشر. وعلاوة على ذلك، فقد تعمد الامتناع عن إصدار اعتذار رسمي للضحايا في بيانه بمناسبة الذكرى السبعين لهزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، لدرجة أنه برر غزو عدة بلدان آسيوية، منها كوريا. وينبغي لليابان أن تعقد العزم على التكفير عن جرائمها الماضية المرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك الاسترقاق الجنسي، بدلاً من الاعتراض على قضايا متعلقة بحقوق الإنسان لا أساس لها لدى الآخرين. وهذا أمر تتضح أهميته بشكل أكبر في ضوء الذكرى السنوية الأخيرة لهزيمة الجيش الياباني في الحرب العالمية الثانية.

١١٦ - السيدة كوبرادزه (جورجيا): قالت إن الاتحاد الروسي سلطة قائمة بالاحتلال ومسؤولة عن الاحتلال غير القانوني لجزأين أساسيين من الأراضي الخاضعة للسيادة الجورجية، وهما أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. وقالت إن الاحتلال الروسي في واقع الأمر يمتد إلى أبعد من ذلك داخل الأراضي الجورجية، مما يشكل انتهاكاً لحقوق النساء والفتيات اللاتي يعشن في الأراضي المحتلة والمناطق المجاورة. وأضافت أن تلك الحقوق مكفولة بموجب عدد من الصكوك الدولية التي انضم الاتحاد الروسي إلى الكثير منها. وأكدت أنه لا يمكن مناقشة قضية المرأة الجورجية بوصفها الضحية

الأولى للنزاع، أو عشرات الجورجيين المشردين بالقوة، أو معاناتهم أو الانتهاكات المرتكبة ضد حقوق الإنسان الأساسية لهم، دون الإقرار بالسبب الكامن وراء تلك الأوضاع، أي الإجراءات المتخذة بالنيابة عن الاتحاد الروسي، البلد الذي يمارس السيطرة الفعلية على أراضي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، أو بمشاركة مباشرة منه.

١١٧ - وقالت إن على الوفد الروسي أن يتذكر تعريف الاحتلال عسكري غير القانوني المنصوص عليه في المعاهدات الدولية التي اعتمدت في مؤتمر لاهاي الثاني، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية. وأردفت قائلة إن هذا التعريف ينطبق على احتلال الاتحاد الروسي للمناطق المذكورة أعلاه من جورجيا، وقالت إن حكومتها ستغتنم كل فرصة لإثارة المسألة إلى أن تتم معالجتها وفقا لحقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني، مع الاحترام الكامل للمبادئ الأساسية للسيادة والسلامة الإقليمية للدول.

١١٨ - السيد ياريمنكو (أوكرانيا): قال إن الاتحاد الروسي يستخدم كل المنابر المتاحة لمحاولة إقناع المجتمع الدولي بأن أوكرانيا تعاني من صراع داخلي. بيد أن الأمر يتعلق بعدوان أجنبي. فبعد أن فقدت أوكرانيا جمهورية القرم المستقلة، تواجه الآن العدوان الروسي في دونباس. وأضاف قائلاً إن القوات المسلحة الأوكرانية ألقت القبض على جنديين من القوات الخاصة للاتحاد الروسي يقومان بأعمال في أوكرانيا، وقد وجهت إليهما تهمة قتل جندي أوكراني في الأراضي الأوكرانية. وقد أُودعا رهن الاحتجاز منذ ذلك الحين. وأعرب عن رغبته في معرفة ما يحيكه الاتحاد الروسي في الأراضي الأوكرانية.

١١٩ - وأردف قائلاً إن ناديا سافتشينكو، وهي عضو في البرلمان الأوكراني والمجلس الأوروبي، تتمتع بحصانة دبلوماسية. وتساءل كيف يمكن لشخص يناضل من أجل بلده عبور الحدود إلى البلد المعتدي. وأضاف أن هيئات دولية موقرة مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، والبرلمان الأوروبي، فضلا عن عدد من البلدان، لاحظت تفاهة الادعاءات بشأنها. وأعرب عن تقدير أوكرانيا للدعم والقرارات التي أصدرتها هذه الجهات للدفاع عن السيدة سافتشينكو وطلب الإفراج الفوري عنها.

١٢٠ - السيد سايتو (اليابان): قال إنه لن يدحض لا الملاحظات التي أدلت بها جمهورية كوريا، ولا تلك التي أدلت با جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأضاف أن موقف حكومته يظل دون تغيير. وأضاف قائلاً إن رئيس الوزراء الياباني صرح بما يلي في الاعتذار الرسمي الذي وجهه مؤخراً إلى جميع ''نساء المتعة'' السابقات: ''بصفتي رئيس وزراء اليابان أود أن أجدد الإعراب عن خالص الاعتذار وعبارات الندم لجميع النساء اللاتي خضعن لممارسات قاسية ومؤلمة، وعانين من جراح جسدية ونفسية لا يمكن الشفاء منها كنساء متعة. وأومن بأن بلدنا، إدراكا منه لمسؤولياته الأخلاقية وشعوره بالأسف والندم، ينبغي أن يواجه ماضيه السابق بشكل مناسب ويرويه بدقة للأجيال القادمة. مع فائق احترامي، رئيس وزراء اليابان''.

١٢١ - السيد هان تشونغي (جمهورية كوريا) قال إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تؤكد على كرامة الإنسان والعدالة، وتدعو إلى كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. ولكن ''نساء المتعة'' قد تخلفن عن الركب. وأردف قائلاً إن تقدم سن الضحايا الباقيات على قيد الحياة يتطلب الإسراع في إيجاد حل للمسألة، وينبغي أن تسعى الحكومة اليابانية إلى الكشف عن الحقيقة، وتوفير درس تاريخي من شأنه أن يساعد على تفادي تكرار أحداث مماثلة.

١٢٢ - السيد ري سونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): أكد من جديد أن اليابان ينبغي أن يصدر

الاعتذار الصادق الذي طالبه به المجتمع الدولي عن جميع الجرائم، بما في ذلك الاسترقاق الجنسي الذي مارسه جيشها. وقال إن على اليابان أيضا أن تضع حداً لانتهاكات حقوق الإنسان والتمييز ضد الكوريين المقيمين في اليابان.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.